PROVISIONAL
A/C.5/SR.1708
16 October 1975
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السبعمائة والثامنة بعد الألف

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد ماتسيكو	(جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
ثم فيما بعد :	السيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
المقرر :	السيد أبو الفيط	(مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	السيد سيلي	

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332

مع العرض على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

المحتويات :

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

القراءة الأولى للأبواب كل على حدة : الباب ٢٠

عقدت الجلسة في تمام الساعة ١٠/٥٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (A/10006 و Add.1 ، 10008 و Corr.1 (فرنسي فقط) و Corr.2؛ 1686 و A/C.5/1685 ؛ A/C.5/XXX/Corr.1 and 2) (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

السيد هالاز (هنغاريا) : تكلم في معرض التعليق على تقديم الميزانية البرنامجية فقال ان طريقة احتساب الاحتياجات المقدرة بأن يضاف الى التكاليف الاساسية تكاليف مواصلة البرامج ونموها والتضخم لايعطي المبرر الكافي للبرامج الراهنة والمستقبلة . هذا فضلا عن أن تطبيق مبدأ وضع ميزانية تامة على فترة سنتين لايؤدى الى اقتصاد في النفقات .

وأضاف ان معدل الزيادة في الميزانية مرتفع بلا مبرر ، اذ تزيد التقديرات الأولية لفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بنسبة ٣٦ر٤ في المائة عن تلك المتعلقة بفترة السنتين السابقة . فهذا مما يزيد الشعور بالقلق اذ يرجح أن تكون هناك احتياجات اضافية تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار خلال فترة السنتين القادمة . وينبغي أن لاتلقى كل آثار التضخم المسؤول عن القدر الأكبر من الزيادة ، على كاهل الدول الأعضاء . وفضلا عن ذلك ،كان ينبغي ممارسة قدر أكبر من الضبط للميزانية بأن تأتي الزيادات في البرامج بعد الاجراءات التي تتخذها الهيئات التشريعية لا أن تسبقها ، وأن تخضع جميع البرامج القائمة لتحليل نقدى وبالتحرر من البرامج القديمة قبل الاضطلاع ببرامج جديدة .

واستطرد يقول انه ينبغي اقامة علاقة بين معدل الزيادة في الميزانيات البرنامجية للأمم المتحدة وبين قدرة الدول الأعضاء على الدفع من أجلها . ففي الوقت الذى تجبر فيه الدول على اتخاذ تدابير تقشفية ، ينبغي بالتأكيد أن يكون في مقدور المنظمة القيام بنشاطاتها على نحو أكثر اقتصادا ، بأن تركز بدقة على المجالات التي تتسم بأعلى أولوية . وأضاف أن اللجنة الاستشارية

(السيد هالازار ، هنغاريا)

جديرة بالثناء لجهودها الرامية الى تحقيق هذا الهدف ، لكن الميزانية البرنامجية المعروضة على اللجنة لا تفي بهذه المتطلبات .

وقال في معرض الاشارة الى الزيادة في عدد الموظفين ، في بند النفقات المسؤول عن القدر الأكبر من الزيادة في الميزانية أنه حتى عدد الوظائف الاضافية الذى خفضته اللجنة من أصل تقديرات الأمين العام الى ٩٠٥ وظيفة ليس له مايبرره . فما دام عمل بعض وحدات الأمانة العامة متسما بعدم الكفاية في الانتاج ، وبالازدواجية ، والافتقار الى التنسيق ، لابد أن تكون هناك مجالات احتياطية في قوة العمل من حيث الموظفين القائمين حاليا يمكن الانتفاع بها لاداء الواجبات الاضافية . وأضاف أن وفده يتفق كذلك مع اللجنة الاستشارية في عدم اللجوء الى اعادة تصنيف بعض الوظائف برفعها كوسيلة لمنح ترقيات ، الى أن تفرغ لجنة الخدمة المدنية الدولية من دراستها بشأن التقدم الوظيفي والترقيات . وقال أخيرا هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق توزيع جغرافي عادل للوظائف على أساس الاقاليم .

وقال ان الوفد الهنغارى يعترض على ادخال السندات التي تصدرها الأمم المتحدة والميزانية العادية للمساعدة التقنية في الميزانية البرنامجية . فهذه الاخيرة ينبغي أن تمول من أموال التبرعات . ولايسعه ، للاسباب السالفة ، تأييد اقتراحات الميزانية لفترة السنتين القادمة بالحالة التي هي عليها الآن .

السيد لادور (اسرائيل) : تكلم فمزا الحالة المالية الخطيرة التي تواجه الأمم المتحدة الى سرعة التضخم والتقلبات في معدلات صرف العملات ، وابطاء الدول الاعضاء في دفع اشتراكاتها ، وازدياد العجز في الميزانية . وقال انه يتوقع ازدياد الحاجة الى الموارد وحدوث تغييرات ادارية نتيجة لاتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية السابقة . وأضاف أنه يكاد يبدو من المؤكد ، من خلال التقديرات التي قدمها الأمين العام لفترة السنتين القادمة ، أن الزيادة في الميزانية سيبطل مفعولها الى حد كبير بسبب استمرار التضخم والتقلبات في أسعار العملات . واستطرد قائلا أنه من الملح لابطال آثار هذين العاملين ، أن يتم ترشيد نظام الأمم المتحدة ، وتحقيق اقتصاد حقيقي في النفقات ، وتحاشي الازدواجية والتداخل بين الادارات والوكالات . وأنه لأمر الزامي ، لهذا الغرض ، العثور على طرق جديدة لتحليل الوظائف ، ووضع

(السيد لادور ، اسرائيل)

أولويات تعطي الأنشطة الأساسية مالها من وزن ، وتخفيض عدد الوظائف غير المنتجة أو التخلص منها ، وضبط الانفاق بحيث يستخدم أقصى حد من الموارد لتحقيق نتائج ايجابية وتطوير فعلي . وذكر أن تغيير نظام وضع الميزانية الى وضع ميزانيات برنامجية وخطط متوسطة الأجل لا يكفل في حد ذاته الانتفاع الرشيد والافضل من الموارد المتاحة المحدودة . واستطرد قائلا ان من الضروري ، قبل رصد أموال لبرنامج أو نشاط ما ، ضمان كون البيانات التي حددت بمقتضاها الاعتمادات قد قدمت على نحو واف ، وأن يكون في المستطاع تنفيذ المقررات المبنية على البيانات حسبما هو مقرر ، أو تعديلها على وجه السرعة اذا اقتضت الضرورة ذلك اما لان النشاط لم يحقق الهدف المرجو ، أو لاقتضاء تغيير الهدف نفسه .

وقال ان التبديد في تنفيذ المهام المطلوبة والانفاق على انشطة غير منتجة لا يمكن ازالته بفرض حد أعلى للميزانية . واستدرك قائلا انه من الممكن تحقيق وفورات بالتخفيض التدريجي في الوثائق . فقد أثبت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، على سبيل المثال ، امكانية اتخاذ اجراء كهذا بتخفيض حجم الوثائق من ٥٥ مليون صفحة في ١٩٧٥ الى عدد متوقع قدره ٤٨ مليون في ١٩٧٦ . هذا فضلا عن أنه من الممكن تحقيق اقتصاد بالتدقيق بعناية في طلبات احداث وظائف جديدة لانشطة " مستمرة " أو تقليدية . وقال انه ينبغي تشجيع الادارات على تحري الحاجات الحقيقية وقابلية العمل على الانتفاع من الوظائف القائمة لاداء مهام اضافية برفع درجتها عند الضرورة . وذكر أنه ينبغي أن يسند الى هيئات الانماء الاقتصادي والاجتماعي القائمة ، كلما أمكن ذلك ، القيام بمهام الأمم المتحدة في ذلك الميدان بغية تفادي اقامة مشاريع موازية ، وضمانا للانتفاع التام بين الفرص الاقليمية والعالمية . واستطرد قائلا انه وفقا لما أوصت به اللجنة الاستشارية ، ينبغي وضع دراسة مفصلة للعلاقة بين برامج عمل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بغية ترشيد نظام العمليات والتعجيل بالمشاريع الانمائية في البلدان النامية . وينبغي عدم اقرار طلبات الحصول على موارد اضافية لاغراض الانماء قبل أن تكون برامج العمل التي ستستخدم فيها هذه الموارد قد فحصت بعناية . ومن الممكن اتاحة أموال كبيرة عن طريق زيادة التعاون بين مشاريع المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف . وختاما قال أنه من الممكن كذلك أن تنجم وفورات عن التخفيض في عدد المؤتمرات الاقليمية والدولية .

السيد هوكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : لاحظ أن معدل نمـــو الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ الذى لا سابقة له ، قد تجاوز بكثير وسطي معدل نمو الدخل القومي للدول الأعضاء ، وقال انه ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لوقف مايمكن أن يصبح نموا في الميزانية لا يمكن السيطرة عليه . وأضاف أن وفده يؤيد تأييدا تاما توصيات اللجنة الاستشاريـــة بتحسين تخطيط البرنامج والميزانية .

واستطرد يقول ان نماء أنشطة الأمم المتحدة يقتضي الأخذ بأقصى انضباط من جانـــب الأمانة العامة في تخطيطها للبرامج المقررة ، واعدادها ، وتنفيذها والاشراف عليها ، لضمـــان أمثل اقتصاد وكفاية في استخدام مساهمات الدول الأعضاء . وقال انه لدى حساب تكاليف الموظفين ، على سبيل المثال ، ينبغي تبرير وجود مستوى كل وظيفة في ضوء المؤهلات اللازمة وأن يقدر حجـــم العمل المتوقع والحاجة الى موظفين اضافيين من حيث العدد ومستوى الاختصاص والتوقيت بحيـــث يمكن توزيع الموظفين الذين فرغوا من اتمام بعض الانشطة أو بسبب انقطاع غيرها ، للقيام بمهـــام جديدة .

وذكر أن احتساب الموارد اللازمة لمقابلة آثار التضخم وتقلب العملات قد بني علـــى نسب مئوية تحكمية ووزع على البرامج دونما اعتبار لالتزام الأمين العام بمقابلة هذه التكاليف بوفـورات أكبر وتحويلات للأموال أو التبرعات من الدول المسؤولة عن هذه التكاليف الاضافية بسبب عـــدم استقرار أسعارها وعملاتها . وقال ان تحميل جميع الدول هذه التكاليف المعبر عنها في بنـــود ثابتة في الميزانية أمر لا يمكن تبريره .

وقال انه من الضرورى ، لكي يمكن تكييف نماء ميزانية الأمم المتحدة مع وسطي نماء الدخـول القومية للدول الاعضاء ، ان يتم تحديد أولويات بعد استنفاد كل الموارد الممكنة القائمة ، بحيـث يجرى تحسين التنسيق ، وازالة التداخل . وانه يجب بذل جميع الجهود للاضطلاع بالبرامـــج دون تعيين موظفين اضافيين ، وذلك برفع مستوى الانتاجية والكفاية ، وبهذا تزول الحاجة الـــى الخبراء والخبراء الاستشاريين . وينبغي الاعتماد على لجنة المؤتمرات بحيث تقلل من عدد المؤتمرات والاجتماعات وتستخدم تسهيلات المؤتمرات القائمة على أمثل وجـــه .

وأضاف أن يتطلع الى ردود الأمانة العامة على الاسئلة المحددة التي طرحها ممثل بولندا

(السيد هوكي ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

(A/C.5/XXX/CRP.1) وأن وفده يشاطر الرأى الذى أعرب عنه هذا الأخير فيما يتعلق بالتقديرات الاضافية ، أى وجوب وضع معايير تبريرا لطلبات الحصول على أموال اضافية خلال فترة الميزانية .

وأكد من جديد رأى وفده القائل بوجوب ازالة بندى النفقات المتعلقين باصدار سندات الأمم المتحدة والمساعدة التقنية من الميزانية العادية . وقال انه لو موّلت جميع ضروب المساعدة التقنية من التبرعات لمكّن ذلك الدول من زيادة تبرعاتها لمختلف الصناديق ، لاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي . واختتم كلمته قائلا ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية سيقوم ، كما فعل في الماضي ، بتقديم نصيبه من عنصر المساعدة التقنية في الميزانية بالعملة الوطنية .

السيد غامبوا (فنزويلا) : اثنى على الامانة العامة للتحسين الذى بدا في عرض الميزانية ، واستدرك قائلا انه يأمل أن تكون أكثر ايجازا في المستقبل ، لاسيما فيما يتصل بالشروح الخاصة بالجداول المتعلقة بتغييرات البرامج . وقال ان نفقات الأمم المتحدة قاربت الـ مليون دولار يوميا ، وهو مبلغ لا يتناسب اطلاقا مع الدخل القومي الاجمالي والدخل القومي للدول الأعضاء ، وأنه لأمر الزامي أن يحد من الزيادة المطردة في التكاليف بانتهاج رقابة أدق من جانب الدول الأعضاء في مختلف الهيئات التشريعية للمنظمة . وأضاف ان الأمين العام يطلب مرة أخرى وظائف اضافية أكثر مما ينبغي ، وانه لا توجد علاقة مباشرة بين البرامج المقررة والاستخدام الفعال للموظفين العاملين فيها . وانه وفقا لتوصية اللجنة الاستشارية ينبغي الموافقة فقط على ٥٩٠ من أصل ٨٢٦ وظيفة مطلوبة . واستطرد يقول ان الميزانية البرنامجية للأمين العام لم تقدم أية معلومات عن حجم الموارد التي ستعتق لدى انجاز برنامج السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، وكيف سيعاد توزيع هذه الموارد .

ونقل في هذا الصدد ملاحظات اللجنة الاستشارية (A/10008 ، فقرة ٩) . وقال انه يتفق أيضا مع اللجنة في أن نماء البرنامج يعني زيادة في النفقات يعبر عنها بمفاهيم حقيقية .

وقال ان أثر التضخم وتقلبات العملات المحتسب على أساس معدلات ١٩٧٥ سيضخم الميزانية بمقدار ٦٥٨ر٨ مليون دولار ، حسبما ذكره الأمين العام . غير أن هذه الفرضية لم تطبق على نحو متسق على جميع أبواب الميزانية : لقد استخدمت تكاليف موحدة بالنسبة لجداول

(السيد غامبوا ، فنزويلا)

المرتبات ، فلم تتأثر بعض الابواب اطلاقا بعامل التضخم . وبقي غيرها بدون تغيير بسبب عامل تقلبات العملات . وذكر أن فرضيات كثيرة جدا ومختلفة قد طبقت على وثيقة الميزانية بحيث يصعب متابعتها .

وقال ان وفده يعتقد أن الزيادات التي لا مفر منها في الميزانية ينبغي أن تمول من الوفورات ، واعادة ترتيب الاولويات ، واعادة توزيع الموارد ، وباعادة تعديل الميزانية نفسها اذا اقتضى الامر ، شريطة أن تخفض الى الحد الادنى الآثار الضارة على البرامج التي تفيد منها البلدان الأقل نموا . واختتم كلمته قائلا انه ينبغي تكييف الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ مع الانشطة التي ستنشأ عن الدورة الاستثنائية السابقة .

السيد تالييه (ايران) : قال انه بالرغم من الشوائب التي توجد في الميزانية البرنامجية الجديدة ، والتي أشارت اللجنة الاستشارية الى بعضها في الفقرة ٩ من تقريرها (A/10009) ، الا أنها تعتبر تحسينا كبيرا على الميزانية الاولى ، وأن شعبة الميزانية جديرة بالتهنئة . فالميزانية ليست أيسر في قراءتها في شكلها الحالي ؛ بل انها كلفت بمايقل بحوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار عما لو أنها طبعت في مجلدين .

وقال ان وفده متفق مع ما أشار اليه رئيس اللجنة الاستشارية في بيانه الافتتاحي من أن مقدمة الأمين العام للميزانية البرنامجية ينبغي أن تكون أشمل لتكون بمثابة مرجع سهل لأولئك الذين لا يتسع وقتهم لدراسة الوثيقة بالتفصيل . وقال ان وفده يأمل أن تزداد الميزانية البرنامجية القادمة تحسينا في ضوء الملاحظات التي أبديت أثناء المناقشات في اللجنة الخامسة ، واللجنة الاستشارية والهيئات الأخرى ذات العلاقة . وأضاف أن وفده يأخذ عموما بتوصيات اللجنة الاستشارية التي شملت جميع النقاط في هذا الصدد .

وقال ان الاقتراح الذى قدمه بعض الوفود بوجوب فرض حد أعلى على نماء ميزانية الأمم المتحدة هو أمر غير ممكن عطيا . ليس فحسب لأنه من المتوقع حدوث نمو سليم في ميزانية أية مؤسسة ، بل لأن ازدياد الأنشطة المسؤولة جزئيا عن الزيادة في الميزانية انما تنبع من مقررات الجمعية العامة . فمن العسير أن نرى كيف يمكن للجنة الخامسة تجاهل الجمعية وتقليص هذه البرامج .

(السيد تائيبه ، ايـــــران)

وينبغي بدلا من ذلك أن يبذل الأمين العام محاولة صادقة للاقتصاد ، لاسيما باعادة توزيـــــع الموارد من الموظفين . وأن المبالاة بضرورة الاقتصاد في بعض المجالات لأمر يثير القلق حقـــا . مثال ذلك أن التقديرات الجارية للباب ٢٣ - خدمات المؤتمرات والمكتبة - هي أعلى بنسبة ٣٠ في المائة مما كانت عليه في فترة السنتين المنصرمة . هذا فضلا عن أن المبلغ هنا لا يشمل كل شيء ، اذ يجرى طلب اعتمادات اضافية لخدمات المؤتمرات في أبواب أخرى بما يبلغ مجموعه ٤٣ر٣ مليون دولار. وذكر أن اللجنة الاستشارية قد اشارت كذلك أن تبرير هذه الزيادة الهائلة غير تام . لذلك على الأمين العام أن ينبه الموظفين المعنيين ، لاسيما أولئك الذين هم من مواطني البلدان الـــــتي تدافع بصورة تقليدية عن الاقتصاد .

ومضى يمثل ايران قائلا انه في الوقت الذى تشكل فيه الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ تحسنا عن سابقتها ، الا أنها مازالت بعيدة عن الكمال . وقال ان وفده يتفق مع الأمـــين العام بأن الخطوة الاولى يجب أن تكون تحديد معدل شامل للنمو الحقيقي لفترة الاساس الـــى جانب وضع أولويات للبرنامج قبل القيام بمحاولة لتخطيط الأنشطة المستقبلة للمنظمة . وقال ان وفده سعيد بأن يلاحظ أن لجنة البرامج والتنسيق قد اتخذت موقفا ايجابيا تجاه منهجية الأمين العـــام ولكنه يدرك المخاطر الكامنة في النظر الى الميزانية البرنامجية نظرة تتسم بتقبل زياداتها بصفـــة مستمرة . وبالتالي فان المرونة لازمة في بعض المجالات .

وأضاف يقول ان مسألة اختلاف الاولويات حسب اختلاف البرامج مازالت مشكلة كبرى منذ فترة طويلة ، وقد أنشئ لدراستها الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمـــم المتحدة . وعلى الرغم من أن اللجنة الخاصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي فـــي منظومة الأمم المتحدة ، والتي انشئت مؤخرا ، قد كلفت بالنظر في مستقبل المنظمة ، في حـــين أن الفريق العامل قد استعرض أجهزة الأمم المتحدة القائمة ، فان وفده يعتقد بضرورة تنسيـــق توقيت العمل في هذين المجالين بغية تجنب التكرار . وقال ان المجال الذى يشغله عمل الفريـــق العامل هو مجال حساس ومن شأن احراز أى تقدم فيه أن يعود بفائدة كبيرة على المنظمة ، وعـــدا ذلك ، فمن الممكن أن يشكل تقرير الفريق العامل منطلقا مناسبا لمناقشة المسألة مناقشة جديـــدة .

(السيد تالييه ، ايران)

وأضاف يقول ان وفده يوافق كليا على توصية الفريق العامل بأن ينظر في الميزانية البرنامجية وفي الخطة المتوسطة الأجل على أساس التناوب السنوى .

وأشار عند انتقاله الى الحديث عن مسألة تمثيل البلدان النامية على مستويات تقرير السياسة العامة في منظومة الأمم المتحدة الى أن الموقف ما زال غير مرض . وقال أنه سيكون ممتنا اذا وفرت له معلومات عن عدد الوظائف من مستوى موظف رئيسي (مد - ١) وما فوقه في نيويورك ، والتي يشغلها رعايا البلدان النامية .

واختتم ممثل ايران كلامه قائلا انه نظرا للمشاكل المالية الخطيرة التي تواجه المنظمة فانه يأمل ألا تقتصر اللجنة على اجراء تحليل روتيني للميزانية البرنامجية ، بل أن تسعى الى البحث عن حلول جديدة للمشكلة . وقال ان وفده يؤيد بقوة اقتراح الأمين العام بمضاعفة صندوق رأس المال المتداول . الا أن ذلك سيكون مجرد مسكن للحالة لا علاجا لها . وينبغي اتخاذ تدابير جادة لايجاد حلول حقيقية للمشكلة المتعلقة بالديون المتراكمة على الحكومات التي ترفض الاسهام في بعض أنشطة الأمم المتحدة لاسباب مبدئية على حد زعمها . وقال انه لا يرغب في اعادة فتح مناقشة تلك المشكلة السياسية الحساسة ولكنه يود أن يشير ببساطة الى وجود مسؤولية على أولئك الأعضاء لضمان سير أعمال المنظمة سيرا مناسبا وأن عليهم اتخاذ بعض الاجراءات .

السيد دافيلا مندوزا (المكسيك) : قال انه يحث الأمين العام على بذل كل جهد ممكن كي يكفل في المستقبل أن تكون الميزانية البرنامجية جاهزة في الوقت المحدد وذلك كي يكون أمام اللجنة الاستشارية متسع من الوقت لدراستها دراسة كاملة . وأضاف يقول ان التباينات المشار اليها في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لم تسهل مهمتها من قريب أو بعيد .

ومضى يقول ان وفده يشعر بأن تقديرات الميزانية مرتفعة الى حد ما ، ولا سيما انه نظرا لكون ايرادات المنظمة لم تسجل سوى زيادة معتدلة فستنعكس معظم التكاليف المضافة انعكاسا مباشرا على الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء . وتابع يقول ان حجم الزيادات يدل دلالة واضحة على الحاجة الى بيانات أفضل وأكثر تفصيلا لمساعدة اللجنة في تحديد ما اذا كانت تلك الزيادات معقولة أم لا . وأردف قائلا انه على الرغم من وضوح الجهد الكبير الذى بذله الأمين العام لتبريرها وعلى الرغم من ان نظام الميزانية البرنامجية لا يزال جديدا نسبيا . الا أن هنالك عيوبا

(السيد دانيلا مندوزا ، المكسيك)

خطيرة تشوب التحليل وذلك كما تبين من النقاش الذى دار حتى الان بشأن بعض الابواب كل باب على حدة . ولم تكن الميزانية البرنامجية على وجه التحديد الا مجرد قائمة اعتمادات . وقد أبرزت اللجنة الاستشارية التباينات في المعلومات ، وشددت على الحاجة الى وضع مجموعة من المصطلحات التي يمكن أن يفهمها بوضوح جميع الذين يشتركون في اعداد الميزانية . وقال ان وفده يقترح لذلك ضرورة النظر في الحاجة الى الاسراع في انشاء نظام كامل لوضع الميزانية كي يصبح بالامكان ادخال المنهجية المناسبة واجراء التنسيق اللازم بين وظائف التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية والتنفيذ والتقييم التي تنطوى عليها عملية اعداد الميزانية وأشار الى أن الميزانية لم تحدد أهدافا عامة ومحددة لمعظم أبوابها كما أنها لم تحدد أهدافا لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ . وأردف يقول ان معلومات كهذه ، اذا ما قدمت ، من شأنها أن تسهل في أى وقت تقييم ما اذا كانت تقديرات الأمين العام معقولة . ونظرا لأنه لم توجد حتى الآن أجهزة مناسبة لوضع البرامج والميزانيات ومراجعتها واقرارها فان وفده يقترح أن يطلب الى وحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين واللجنة الاستشارية تقديم المعلومات التي تكون في متناولها وذلك كي تتمكن اللجنة الخامسة بصورة أفضل من تقييم الارقام المعروضة عليها ، وبشكل محدد الارقام المتعلقة باستمرار البرنامج ونموه .

السيد حجاج (مصر) : قال ان وفده يود أن يؤكد ايمانه العميق بالدور الفعال الذى تقوم به منظمة الأمم المتحدة . وأضاف يقول انه على ثقة بأن جميع أعضاء هذه المنظمة يؤمنون بأهمية الدور الذى يجب أن تقوم به الأمم المتحدة وبضرورة توفير كل الموارد من أجل ضمان نجاحها . وأردف يقول انه بافتراض تحقق أرقام التضخم المحتمل فان حجم الميزانية للسنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ ينبغي ألا يثير الازعاج وخاصة في ضوء ما نتمنى تحقيقه من النشاطات المختلفة والمتشعبة لهذه المنظمة التي مافتئت تنمو وتنمو انجازاتها والمتطلعات اليها . وأشار في هذا الصدد الى أن تكاليف انتاج طائرة مقاتلة حديثة واحدة قد تغطي عملية تمويل نشاطات الأمم المتحدة لفترة اسبوعين .

وأضاف يقول انه ما من شك في أن الأمم المتحدة ستنمو في المستقبل ومن الطبيعي بالتالي أن تزداد مواردها . وهذا لايعني طبعا تدبير الموارد واقرار انفاقها دون ما تدقيق في الناتج

(السيد حجاج ، مصر)

عنها . بل في الواقع لا بد وأن تبذل كل المحاولات لضمان توجيه قسط متزايد من الاعتمادات المختلفة لتغطية جوانب العمليات والنشاطات في المجالات المختلفة والاقلال من نفقات الادارة وما يتبعها . ويستتبع ذلك رفع مستوى الكفاءة والفاعلية والاداء من جانب الأمانة العامة والاستخدام الأمثل للموارد وبذل المزيد من الجهد لتحسين البرمجة وتحقيق وفورات في الأنشطة الأقل أهمية والتوصل الى معايير دقيقة لتحديد الأولويات بين البرامج كي يصبح بالامكان توجيه موارد البرامج التي أوشكت على الانتهاء الى البرامج الجديدة . وقال انه ينبغي أيضا بذل كافة الجهود اللازمة لضمان عدم تعدى نسب النمو التي تحددها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي وتلافي الازدواج .

واستطرد ممثل مصر يقول انه نظرا لأن التضخم ظاهرة عامة فلابد من معالجتها بشكل عملي على نحو لا يضر بالأمم المتحدة . وقال ان وفده يتفق مع ما أشار اليه ممثلا فرنسا واليابان بشأن الحاجة الى تعديل طريقة اعداد الميزانية وعدم التمسك بنظام الميزانية الكاملة والذى يحسب بموجبه عنصر التضخم لعامي الميزانية معا ومقدما . وقال انه يكون من الأفضل أن يحسب عنصر التضخم للعام الأول فقط وترك الحرية للأمين العام للتقدم بأرقام الاعتمادات التكميلية للعام الثاني . وبذلك يمكن ضمان قدر أكبر من الدقة في حساب عنصر التضخم واعطاء الأمين العام مرونة أنضل تضمن التوازن بين أرقام الميزانية . وقال في معرض اشارته الى الموضوع الذى أثاره الأمين العام في بيانه أمام اللجنة بشأن توفير السيولة النقدية للمنظمة والنظر في مضاعفة صندوق رأس المال المتداول (A/C.5/1685) ، أن وفده يتفق مع ما أشار اليه المتحدثون السابقون من ضرورة قيام الدول الأعضاء بدفع أنصبتها في الميزانية العادية فور طلبها من قبل الأمانة العامة . وقال ان فكرة مضاعفة صندوق رأس المال المتداول تعتبر فكرة هامة وجديرة بالدراسة الجادة .

واختتم ممثل مصر كلامه مشيرا الى تقرير الفريق العامل المعني بالأجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الأمم المتحدة (A/10117) ، فقال ان وفده يوافق على التوصية بأن ينفذ أسلوب التناوب السنوى في بحث كل من الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل ، وعلى التوصية المتعلقة بمستقبل صلاحيات وشكل لجنة البرنامج والتنسيق . وأضاف يقول أن على اللجنة الخاصة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في تبني هذه التوصيات في اطار عملية اعادة بناء هيكل الأمم المتحدة .

السيد بونسيه شافيز (بيرو) : قال ان وفده يرى أن اقتراح الأمين العام الرامي الى مضاعفة صندوق رأس المال المتداول واقتراحه بأن تضفي الدول الأعضاء على أجهزتها الداخلية مرونة أكبر بحيث تتمكن من دفع أنصبتها المقررة فورا هما اقتراحان معقولان جدا . وعبّر عن قلقه ازاء تخصيص ٣٥ر٧ في المائة من مجموع الميزانية للخدمات المشتركة وذلك وفقا لما جاء في الشكل ٢ الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية . وقال ان هذا الأمر يبعث على الدهشة نظرا لأن أنشطة صيانة السلم وأنشطة انهاء الاستعمار التي لها أهمية أكبر لا تنال سوى ٤ر٥ في المائة و ١ في المائة من الميزانية على التوالي .

واضاف يقول في معرض تذكيره بما ذكره رئيس اللجنة الاستشارية من أنه لم يكن من السهل التسليم بصحة معدلات التضخم المفترضة في الميزانية وأنه كان من الصعب تحديدها تحديدا دقيقا نظرا لأن أعمال الأمم المتحدة تنفذ في بلدان مختلفة ، ان وفده يعجب لتضمن الميزانية نسبا مئوية غير موحدة ، بالاضافة الى افتراضها لمعدلات تضخم . ولعله كان من الأفضل محاولة ايجاد نسبة مئوية وسيطة أو حساب المتوسط المرجح . وتابع يقول ان وفده يرحب بمزيد من المعلومات عن المعايير المستعملة لتحديد أولويات الاستفادة من موارد الأمم المتحدة كي يتمكن من الحكم على ما اذا كانت تلك الاولويات قد وزعت بأفضل طريقة معقولة . واختتم مثل بيرو كلمته قائلا ان وفده يود الاشارة الى أن زيادة العبء المالي الناجمة عن التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي يجب أن تقع على عاتق البلدان المتقدمة بصورة رئيسية .

السيد اوشربال (منغوليا) : قال ان حكومته تؤيد الأمم المتحدة بصفتها أداة هامة لصيانة السلم والأمن الدوليين ولتعزيز النوايا الحسنة والتفاهم بين الأمم . وأضاف يقول انه في الوقت الذي أدت التغيرات الايجابية البعيدة الاثر التي طرأت في السنوات الأخيرة الى فتح مجالات أوسع لتعزيز دور المنظمة وسلطتها الا أنه مازالت هنالك عيوب تحد من فعاليتها . اذ لابد وأن تنسيق أنشطة الأمم المتحدة وتركيزها على الاولوية القصوى بغية تحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو القضاء على شبح الحرب . وقال في ذلك الصدد انه يؤيد اقتراح الوفد البولندي الذي من شأنه أن يحسن الى حد كبير عملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة . وقال ان مايثير قلق وفده هو أن نسبة تزيد على ٨٠ في المائة من الموارد المالية والبشرية للأمم المتحدة تستعمل لأغراض غير صيانة

(السيد أوشربال ، منغوليا)

السلم والأمن الدوليين . وأردف يقول ان فعالية الأمم المتحدة لا تتمشى بالضرورة مع حجم أجهزتها البيروقراطية أو حجم ميزانيتها ؛ بل تعتمد على استعدادها ومقدرتها على الاستجابة بصورة فعالة وسريعة للأزمات الدولية ، كما تعتمد ، حسبما ورد في الميثاق ، على اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوب تهديدات للسلم وازالتها .

واستطرد يقول ان السياسة المالية للأمم المتحدة يجب أن تكون سياسة رشيدة سليمة ويجب أن يكون تنظيمها وادارتها متسمين بالفعالية كما ينبغي وضع ميزانيتها وفقا لمعايير لها تبريرها من الناحيتين المنطقية والاقتصادية . ويجب أن تعكس متطلباتها المالية الحالة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء ، وأن لا يتجاوز معدل نموها متوسط معدل نمو الدخل القومي للدول الأعضاء . ومع ذلك فان ميزانيتها تنمو بسرعة تزيد كثيرا عن نمو الدخل القومي للدول الأعضاء أو التكاليف المعيشية في العالم ككل وفي الولايات المتحدة بشكل خاص . هذا بالاضافة الى أن تقديرات تكميلية تقدم في كل سنة - وهي ممارسة غير قانونية في ضوء المقررات السابقة للجمعية العامة - اذ ينبغي تغطية الاحتياجات التكميلية أولا من الوفورات المتأتية من اعتمادات الميزانية العادية عن طريق اعطاء الاولوية لأكثر بنود النفقات الحاحا وتأجيل البنود الاقل الحاحا .

وتابع ممثل منغوليا كلامه قائلا ان الامين العام أشار في بيانه أمام اللجنة الى اتجاهات التضخم والى انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة باعتبار أنهما من بين الاسباب الرئيسية لارتفاع معدل الزيادة في الميزانية . فاتجاهات التضخم في البلدان الغربية ، ولاسيما في الولايات المتحدة ، تؤثر منذ سنوات طويلة على الميزانية . غير أن زيادة الاشتراكات العادية للدول الأعضاء بقصد مواجهة آثار التضخم أمر لا مبرر له على الاطلاق بل يمكن أن يكتسب على المدى البعيد دلالة سياسية معينة . ولا بد من النظر في المشكلة بعناية فائقة ، وخاصة من جانب أولئك المسؤولين عن العمليات المالية اليومية للأمم المتحدة . وأضاف في الوقت ذاته أن منغوليا لم يسبق لها قط الاعتراض على الزيادات التي لها مايبررها تبريرا كاملا والتي تتمشى مع نمو أنشطة الأمم المتحدة عملا بمقررات الجمعية العامة التي تتفق اتفاقا كليا وأحكام الميثاق .

واختتم ممثل منغوليا كلامه قائلا انه لا مبرر للزيادة التي لم يسبق لها مثيل في تكاليف الموظفين ، والتي تتجاوز في قيمتها ثلاثة أرباع الميزانية . وعبّر عن اعتقاده بأن بوسع الأمم المتحدة

(السيد أوشربال ، منغوليا)

تأدية مهامها بنجاح عن طريق الاستفادة بصورة أفضل من موظفيها الحاليين ونقل الموظفين الى المهام التي تحظى بالاولوية . وأضاف يقول انه ينبغي التفكير جديا في امكانية تجميد التعيين لفترة معينة . وأعرب عن عدم ارتياحه لأنه لم تتخذ أية تدابير جادة تستهدف التنفيذ الكامل لمقررات الجمعية العامة بشأن تصحيح الاختلال القائم في توازن توزيع المناصب بين بلدان المناطق المختلفة . وقال انه يجب أن تتبع بمواظبة أكبر ممارسة ملء الشواغر الحالية في الأمانة العامة بمرشحين من البلدان التي لم تستوف حصتها في التمثيل .

وأضاف قائلا أن حكومته لا تعتبر نفسها ملزمة بالمقررات التي اعتمدت انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وطبقا لهذا فان وفده سيصوت ضد النفقات المتصلة باصدار سندات الأمم المتحدة . وأكد من جديد الموقف المبدئي لوفده بأن يتم تمويل المساعدة التقنية عن طريق التبرعات وليس من ميزانية الأمم المتحدة العادية ، التي يجب أن يقتصر استخدامها ، طبقا للمادة ١٧ من الميثاق ، على الأغراض الادارية .

القراءة الاولى للابواب ، كل على حده (تابع)

الباب ٢٠ - الانشطة القانونيـة

الرئيس : قال ان الأمين العام اقترح ، في تقديراته الاولية عن فترة السنتـين ١٩٧٦- ١٩٧٧ (A/10006، المجلد الخامس) ، مبلغ ٧ ١٠٤ ٠٠٠ دولار للباب ٢٠ . وأضاف أن اللجنة الاستشارية أوصت في تقريرها (A/10008) بتخفيض قدره ٠٠٠ ٣٥ دولار في التقديرات الاوليـة ، ومطلوب اجراء تخفيض آخر مقداره ٠٠٠ ٨ دولار عملا بتوصية اللجنة الاستشارية المتصلـة ببدلات التمثيل في الفقرات من ٦٣ الى ٦٥ من تقريرها . وبذلك يصبح مجموع المبلغ الذى توصي به اللجنة الاستشارية للباب ٢٠ لفترة السنتين ١٩٧٦- ١٩٧٧ هو ٠٠٠ ٢٠٠ ٧ ٨٦٨ دولار .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قـال أن تقديرات الأمين العام الخاصة بالباب ٢٠ لفترة السنتين ١٩٧٦- ١٩٧٧ تزيد بنسبة ٥ر١٤ في المائة عن الاعتمادات المنقحة المعدلة لفترة السنتين ١٩٧٤- ١٩٧٥ . وكما يلاحظ في الفقـرة ٢٠-١ من تقرير اللجنة الاستشارية ، فان الموارد الاجمالية المطلوبة للباب ٢٠ ستشتمل علـى ٠٠٠ ٠٤٨ ٨ دولار محسوبة ضمن التكاليف الموزعة المدرجة في الميزانية تحت أبواب أخرى . وأشار الى أن اللجنة الاستشارية وافقت على طلب الأمين العام ادراج وظيفتين جديدتين ، احداهمـا من الفئة الفنية والأخرى من فئة الخدمات العامة ، كما يتبين من الفقرة ٢٠-١٣ من تقرير اللجنة ؛ كما قدمت توصيتان في الفقرتين ٢٠-٧ و ٢٠-٨ من التقرير باجراء تخفيضات طفيفة ، وبذلـك أصبح مجمل ما أوصت به اللجنة الاستشارية من تخفيض ، بما في ذلك التخفيض المقترح عملا بالتوصية الواردة في الفقرات من ٦٣ الى ٦٥ من تقريرها هو ٠٠٠ ٣٥ ٨ دولار ، ومجموع المبلغ الموصى بـه هو ٠٠٠ ٢٠٠ ٧ ٨٦٨ دولار .

السيد بيرسون (بلجيكا) : أيد التوصيات المعقولة التي قدمتها اللجنـة الاستشارية .

السيد غاريدو (الفلبين) : لاحظ أن كثيرا من تعليقات اللجنة الاستشاريـة تتصل بتكاليف الطباعة . وقال أن هناك ركاما ضخما من الأعمال والمواد التي لم تنجز طباعتهـا ، وتساءل في هذا الصدد عما اذا كان يمكن للأمانة العامة أن تبرم عقودا للطباعة في أوقات مبكـرة

(السيد غاريدو ، الفلبين)

أكثر مما هي معتادة عليه بغية تخفيض التكاليف. وقال أنه اذا لم تبرم عقود للطباعة، فان الاعتمادات المخصصة للطباعة لن تستخدم، وعندما يحين وقت ابرام عقود جديدة، تكون الأسعار قد ارتفعت. وطلب توضيح العبارة الواردة في الفقرة ٢٠-٨ من تقرير اللجنة الاستشارية والمتصلة بتكاليف سفر موظفي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. كما طلب أيضا مزيدا من المعلومات عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة.

وتولى رياسة الجلسة السيد توماس (ترينيداد وتوباغو)

السيد ديباتين (مساعد الأمين العام والمراقب المالي): قال في رده على ممثل الفلبين ان الأمانة تدرك مزايا ابرام العقود في وقت مبكر، وتحاول أن تتبع هذه السياسة بقدر المستطاع. وهي مع ذلك مقيدة في أنها لا تستطيع ابرام عقود قبل فترة الميزانية اذ يتعين عليها أن تنتظر تفويضا من هيئات الادارة. قال ان ميزانية فترة السنتين الحالية تبين تكاليف الطباعة بشكل أوضح وأدق مما كان عليه من قبل، وهي تقدم أرقاما لتكاليف الطباعة الخارجية المتفاوتة، والوفورات التي يمكن تدبيرها بالطباعة داخل المنظمة. وأشار الى أن توثيق المسائل القانونية ينطوي على انفاق مبالغ كبيرة على الطباعة، بيد أنه اذا فرضت قيود زائدة فسيعني ذلك عدم أمكانية تقديم الوثائق المناسبة عن القانون الدولي للأمم المتحدة وللدول الأعضاء.

السيد باش (الولايات المتحدة الامريكية): قال ان الجهات الاربع التي يشملها الباب ٢٠، وهي ادارة الشؤون القانونية، ولجنة القانون الدولي، والمحكمة الادارية للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، تنفذ أعمال في غاية الأهمية للمنظمة وللدول الأعضاء. وأضاف ان المبلغ الذي توصي به اللجنة الاستشارية سيمكن تلك الادارات من اداء مهامها بفعالية أثناء فترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧. وتساءل، مثل ممثل الفلبين، عما اذا كانت عملية اعادة ترتيب جدول مواعيد المواد المراد طبعها ستخفض الزيادة المقترحة في تكاليف الطباعة، واستفسر عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة وعن نفقات سفر موظفي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

وأعلن أن حكومته تعارض القيمة المدرجة في الجدول ٢٠-٢٠ في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006، المجلد الخامس) للزمالات والمنح الدراسية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية،

(السيد باش ، الولايات المتحـــدة الأمريكية)

وأن حكومته ترى وجوب تمويل المساعدة التقنية من التبرعات. وقال أنه لو جرى تصويت مستقل بشأن هذا الجزء من الباب ٢٠ ، فان وفده سيصوت ضده ، واذا أدرج هذا المبلغ في اجمالي القيمـــة المخصصة للباب ٢٠ في مجموعه ، فان وفده سيمتنع عن الادلاء برأيه عند التصويت على الباب ٢٠ .

السيد لاقـــو (مدير شعبة الميزانية) : قال في تعقيب على مسألة تكاليـــف الطباعة أنه ، بينما من المستصوب ابرام عقود بأسرع وقت ممكن لتجنب ارتفاع الاسعار ، فانه لا يمكن توقيع العقود الا بعد أن تصبح الوثائق جاهزة. وأوضح أن الادارة المركزية تقوم باحالة أية مبالغ مخصصة لتكاليف الطبع ولم تستخدم الى أبواب أخرى .

وقال ، ردا على الاسئلة التي طرحت حول مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ، أن الملحق رقم ٤ لن يكون جاهزا قبل مطلع سنة ١٩٧٧ .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال فـــي اجابته على السؤال المطروح حول نفقـــات سفـــر لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولـــي أن اللجنة الاستشارية ، تطلب على نحو مألوف ، معلومات اضافية عندما ترى ذلك ضروريا للتوصـــل الى قرارات. وقد حدت تقديرات السفر الخاصة بموظفي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجـــاري الدولي باللجنة الاستشارية أن تطلب مزيدا من المعلومات ، عن المواعيد المقررة للجلسات ، ومكانها ، ومدتها ، ومواضيعها ، وكذلك النفقات المقدرة لسفر الموظفين وقامت الامانة بتقديم هذه المعلومات وقد قررت اللجنة الاستشارية ، على أساس هذه المعلومات الاضافية أنه يمكن تخفيض تقديـــرات السفر بشكل طفيف ، وهي واثقة من أن الأمين العام سيتمكن من تكييف متطلبات السفر ضمن نطاق قيمة المبلغ الموصى به .

السيد بوعيادـــ أغا (الجزائر) : قال أنه يرى أن الزيادة بنسبة ٤٨ر٣ في المائة من المبلغ المطلوب للجنة القانون الدولي زائد عن الحد . وطالب ببيان تفصيلي لمبلغ ٨٦٦ ٠٠٠ دولار كيما يرى ما هي القيمة المطلوبة لنفقات سفر الموظفين واعاشتهم ، وما هي القيمة المطلوبـــة لنفقات سفر أعضاء اللجنة واعاشتهم. كما أبدى شكوكه أيضا حول الاعتماد الذي خصص للجنة مـــن أجل الطباعة ، وهو مبلغ زيد لمجرد أن الدورة السنوية ستمتد جلساتها من ١٠ أسابيع الـــى ١٢ أسبوعـــا .

السيد غاريدو (الفلبين) : أعرب عن شكره لرئيس اللجنة الاستشارية للتوضيح الذى قدمه عن نفقات سفر موظفي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، وقال انه ببساطة يرغب في أن يذكر الامانة بالمقرر الذى أتخذته الجمعية العامة بشأن السفر وأن يضمن مراعاة هذا المقرر.

السيد تاليه (ايران) : طلب توضيح معدلات التضخم المفترضة بالنسبة لسفر رئيس لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي وموظفيها ، الواردة في الجدول ٢٠-٩ في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006 ، المجلد الخامس) .

السيد هولمز (المملكة المتحدة) : قال ان حكومته تعارض ادراج تكاليف المساعدة التقنية في الميزانية العادية ، وبصفة خاصة مبلغ ٠٠٠ ١٧٦ دولار تحت الباب ٢٠ . وأعرب عن أعتقاده بوجوب تمويل هذه النفقات من التبرعات. وقال ان وفده مع ذلك سيصوت مؤيدا الباب ٢٠ بصيغته المعدلة من قبل اللجنة الاستشارية .

السيد النقاش (العراق) : أيد تقديرات الأمين العام الخاصة بالباب ٢٠ بصيغتها المعدلة من قبل اللجنة الاستشارية .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : استرعى انتباه ممثل الجزائر الى الجدول ٢٠-٨ في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/10006 ، المجلد الخامس) ، وهو الجدول الذى يبين نفقات سفر كل من أعضاء لجنة القانون الدولي وموظفيها كما يبين عدم حدوث نمو في البرنامج ، وانما ترجع الزيادات كلها الى التضخم. وقال ان نفقات السفر والاعاشة قدرت وفقا للمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة المتصل بهذا الموضوع. واضاف أن تكاليف الطباعة بالنسبة للجنة سترتفع للأسباب المذكورة في التقرير .

وقال ، في رده على ممثل ايران ، ان معدل التضخم في نفقات سفر الرئيس في الجدول ٢٠-٩ في الميزانية البرنامجية المقترحة قد قرب الى مبلغ ١٠٠٠ دولار ، وهو في الحقيقة أقل من ذلك .

السيد بوعياد - أغا (الجزائر) : تساءل عن مدى ممارسة الامانة لتقريب الارقام في الميزانية البرنامجية المقترحة .

السيد لاقو (مدير شعبة الميزانية) : قال أنه تم تقريب الارقام في جميع أبواب الميزانية ، ان زيادة وان نقصا ، وأن الزيادة والنقص بسبب التقريب يعادل بعضها بعضا .

الرئيس : اقترح على اللجنة أن توافق في القراءة الاولى على اعتماد مقداره ٢٠٠ ٨٦٨ ٧ دولار تحت الباب ٢٠ لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

ووفق في القراءة الاولى على اعتماد مقداره ٢٠٠ ٨٦٨ ٧ دولار تحت الباب ٢٠ لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بأغلبية ٦٢ صوتا مقابل لا شئ وامتناع ٨ عن التصويت .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠